تنامي العلاقات(السياسية- الاقتصادية) الصينية- الخليجية بعد العام ٢٠١٠

م.م دعاء منعم ياسين
جامعة بغداد
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
duaa.m@cis.uobaghdad.edu.iq

الملخص:

يشكّل تنامي العلاقات بين الصين ودول الخليج العربي بعد عام ٢٠١٠ تحوّلًا استراتيجيًا في بنية النظام الإقليمي والدولي، حيث اتجهت بكين إلى ترسيخ حضورها في منطقة الخليج من خلال شراكات سياسية ومبادلات اقتصادية متصاعدة، اتسمت بالتنوع والاستدامة. يستعرض البحث دوافع الطرفين لتعزيز التعاون، في ضوء التحولات الجيوسياسية والتنافس الدولي على موارد الطاقة، كما يُسلّط الضوء على تأثير مبادرة "الحزام والطريق" الصينية في تعميق الارتباط الاقتصادي مع دول الخليج. ويناقش أيضًا الأبعاد السياسية لهذا التقارب، وما إذا كانت الشراكة الصينية الخليجية تُمثل بديلاً عن التحالفات التقليدية، في إطار تحليل نوعي يستند إلى قراءات معمّقة لنمط التفاعلات والمصالح المتبادلة بين الجانبين.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الصينية، الخليج العربي، التعاون السياسي، الشراكة الاقتصادية، العلاقات الدولية.

"The Growth of Sino-Gulf (Political–Economic) Relations Since 2010"

Assistant Lecturer: Duaa Munam Yaseen
duaa.m@cis.uobaghdad.edu.iq

Abstract:

This research explores the growing political and economic relations between China and the Gulf Cooperation Council (GCC) countries since 2010, within the framework of shifting global power dynamics and strategic realignments. It analyzes the motivations behind China's increasing engagement in the Gulf region—particularly through trade, energy partnerships, and diplomatic outreach—and examines the Gulf states' reciprocal interest in diversifying strategic partnerships beyond traditional Western alliances. By employing a qualitative analytical approach grounded in international relations theory, the study reveals the structural and geopolitical factors shaping this evolving relationship. The research also evaluates the implications of this shift for regional stability, energy security, and global economic balance, while highlighting the mutual benefits and strategic challenges encountered by both parties.

Keywords: China relations, Gulf region, political cooperation, economic partnership, international relations.

المقدمة:

شهد النظام الدولي منذ بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تحولات بنيوية متسارعة، كان من أبرز ملامحها تزايد الحضور الصيني في الساحات السياسية والاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي خضم هذه التحولات، برزت منطقة الخليج العربي بوصفها ساحة استراتيجية ذات أهمية مزدوجة للصين، تجمع بين المصالح الجيوسياسية ومصادر الطاقة الحيوية التي تُعد عصبًا رئيسيًا لاستدامة النمو الاقتصادي الصيني. فقد اتجهت بكين، مدفوعة بمبادرات طموحة كـ"الحزام والطريق"، إلى توسيع نطاق شراكاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي،

في مسعى لإعادة تشكيل التوازنات التقليدية وتحقيق قدر من الاستقلالية في علاقاتها الدولية بعيدًا عن الهيمنة الغربية. من جانب آخر، تسعى الدول الخليجية إلى تنويع تحالفاتها الاقتصادية والسياسية، بما يضمن لها هامشًا أوسع من الحركة في ظل نظام دولي غير مستقر وهو ما يجعل من العلاقة الصينية الخليجية نموذجًا متصاعدًا للتقارب البراغماتي القائم على تبادل المصالح وتلاقي الرؤى التنموية. وتكمن أهمية هذه العلاقة في تداخل أبعاده حيث لم تعد تقتصر على المسار الاقتصادي فحسب بل امتدت لتشمل مجالات التقنية، والبنية التحتية، والتعاون السياسي، وحتى التنسيق في القضايا الإقليمية والدولية.

وعليه، يسعى هذا البحث إلى تحليل العوامل المحرّكة لتطور العلاقات الصينية الخليجية بعد عام ٢٠١٠، مع التركيز على أبعادها السياسية والاقتصادية وفهم دلالاتها ضمن سياق التغيرات الجيوسياسية الراهنة كما يُناقش ما إذا كان هذا التقارب يُمثّل تحوّلًا استراتيجيًا في توجهات دول الخليج، أم أنه يعكس استجابة ظرفية مرتبطة بموازين القوى العالمية المتغيرة.

الاشكالية:

شهدت العلاقات الصينية الخليجية بعد عام ٢٠١٠ تطورًا لافتًا في أبعادها السياسية والاقتصادية، انعكس في تنامي المصالح المشتركة وتكثيف التعاون الاستراتيجي. هذا التحول يثير تساؤلات حول دوافعه ومحدداته ومدى استدامته، خاصة في ظل التغيرات المتسارعة في النظام الدولي وإعادة تموضع القوى الكبرى في المنطقة. ومن هنا يتمحور التساؤل الرئيس حول:

ما طبيعة وأبعاد تنامي العلاقات السياسية والاقتصادية بين الصين ودول الخليج بعد العام ٢٠١٠؟

ويتفرع عنه عدد من التساؤلات الفرعية، منها:

١- ما العوامل السياسية والاقتصادية التي أسهمت في دفع الصين ودول الخليج نحو تعميق شراكتهما منذ عام ٢٠١٠؟

٢- ما طبيعة المصالح المشتركة التي ساهمت في توسيع نطاق الدور الصيني ضمن منظومة التعاون الخليجي؟

٣- كيف انعكست هذه العلاقات على توازن القوى الإقليمي والدولي في ضوء التحولات الجيوسياسية المتسارعة؟

٤- إلى أي مدى يمكن اعتبار هذا التقارب مسارًا استراتيجيًا مستدامًا أم أنه تحوّل ظرفي تفرضه ضرورات المرحلة؟

الفرضية:

يفترض البحث أن تنامي العلاقات الصينية الخليجية بعد عام ٢٠١٠ يُعَدّ نتاجًا لتحول استراتيجي متبادل، قائم على تقاطع المصالح السياسية والاقتصادية، حيث تسعى الصين إلى تعزيز أمنها الطاقوي وتوسيع نفوذها في المناطق الحيوية، في حين تسعى دول الخليج إلى تنويع شركائها الدوليين وتقليص الاعتماد التقليدي على القوى الغربية، مما يجعل هذا التوجه انعكاسًا لإعادة رسم ملامح التفاعل الدولي في بيئة دولية آخذة بالتغيّر.

الأهمية:

تنطلق أهمية هذا البحث من موقعه ضمن حقل العلاقات الدولية، لا سيما في ضوء التحولات العميقة التي طرأت على التوازنات الجيوسياسية بعد العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. فالعلاقات الصينية الخليجية لم تعد تقتصر على إطار التبادل التجاري، بل اتسعت لتشمل أبعادًا استراتيجية تحمل آثارًا مباشرة على بنية النظام الإقليمي والدولي. ومن خلال دراسة هذا الموضوع، يسعى البحث إلى إغناء النقاش الأكاديمي حول طبيعة هذه العلاقات، ومدى تأثيرها على التفاعلات

السياسية والاقتصادية في المنطقة، بما يمكّن الباحثين وصنّاع القرار من فهم أعمق للتحوّلات الجارية، وتقدير مساراتها المستقبلية بدقة منهجية وعلمية.

المنهجية:

يرتكز البحث على مزيج منهجي يضم المنهج الوصفي لفهم الإطار النظري للعلاقات الصينية الخليجية، والمنهج التحليلي لاستكشاف الديناميات السياسية والاقتصادية المتبادلة، فضلاً عن المنهج التاريخي لتتبع مسارات التطور منذ عام ٢٠١٠، بما يُسهم في بناء تصور تفسيري رصين لطبيعة هذه العلاقات.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

ينحصر النطاق الزماني للبحث في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ وحتى الوقت الحاضر، وذلك بالنظر إلى ما شهدته هذه المرحلة من تحولات استراتيجية في البيئة الدولية، وتنامٍ ملحوظ في الحضور الصيني على المستويين السياسي والاقتصادي، بما في ذلك التوسع في العلاقات مع الفضاء الخليجي. أما على الصعيد المكاني، فيغطي البحث دول مجلس التعاون الخليجي الست، مع التركيز على تحليل الأبعاد السياسية والاقتصادية للتقارب الصيني الخليجي ضمن الإطار الإقليمي والدولي العام.

المبحث الاول: الأطار النظري والتاريخي للعلاقات الصينية – الخليجية

تُعد العلاقات الدولية نتاجًا لتفاعلات معقّدة تتداخل فيها المصالح الاستراتيجية مع السياقات التاريخية والثقافية الأمر الذي يجعل فهم أي علاقة ثنائية أو إقليمية مشروطًا بتحليل الأسس النظرية والسياقات التاريخية التي أسهمت في تشكّلها وتطورها وفي هذا السياق، تبرز العلاقة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي كإحدى صور التفاعل الجيوسياسي المتنامي في النظام الدولي، مدفوعة بتحولات بنيوية في موازين القوى ومصالح اقتصادية متبادلة ذات أبعاد استراتيجية. لذا،

يستهدف هذا المبحث تأصيل الإطار النظري الذي يحكم هذا النوع من التقارب، والعودة إلى الخلفيات التاريخية التي أرست دعائم هذه العلاقة، فضلًا عن الوقوف على محددات السياسة الخارجية لدى الطرفين لفهم الكيفية التي تؤطر فيها هذه المحددات مسارات التقارب والتعاون.

المطلب الاول: مفاهيم العلاقات الدولية وأنماط التقارب الاستراتيجي

تُعد العلاقات الدولية حقلًا معرفيًا يعالج تفاعلات الدول وسلوكها في النظام الدولي، ويعتمد على مزيج من النظريات والاقترابات لفهم طبيعة المصالح، وأنماط التحالفات، ومحددات التفاعل الخارجي. ومن أبرز المفاهيم التي تؤطر هذا الحقل مفهومي القوة والمصلحة، إذ يُنظر إليهما كمرتكزات أساسية في تفسير السلوك الخارجي للدول، سواء في سياق الصراع أو التعاون. وقد تنوعت الأطر النظرية التي فسّرت تلك التفاعلات، من بينها المدرسة الواقعية التي تؤمن بأن العلاقات الدولية محكومة بمبدأ توازن القوى، وبأن الدولة تسعى لتحقيق أمنها ومصالحها في بيئة دولية فوضوية، في مقابل المدرسة الليبرالية التي تعطي أهمية للتعاون المؤسساتي والاعتماد المتبادل بين الدول كسبيل لتحقيق الاستقرار(smith 2020,31). وفي ظل التحولات المتسارعة في البيئة الدولية، ظهر مفهوم "التقارب الاستراتيجي" بوصفه إطارًا يعكس توجه دولتين أو أكثر نحو تعزيز التعاون في مجالات سياسية أو اقتصادية أو أمنية، استجابةً لتحولات بنيوية في ميزان القوى أو لمواجهة تحديات مشتركة. هذا التقارب لا يُعد اندماجًا كاملاً أو تحالفًا صارمًا بقدر ما يعبر عن توافق مصالح في لحظة معينة، وقد يكون مرحليًا أو طويل الأمد، وفقًا لحجم المصالح ومدى توازي الرؤى بين الطرفين (walt 1987 , 18) .

أما في السياق الخليجي، فقد أظهرت دول مجلس التعاون قدرة نسبية على إعادة تشكيل علاقاتها الدولية بما يتناسب مع التغيرات الإقليمية والدولية من خلال نماذج متعددة للتقارب، منها ما كان مدفوعًا باعتبارات أمنية ومنها ما اتسم بطابع

اقتصادي محض. ويرى (نزار عبد القادر) أن الدول الخليجية باتت تعتمد على نمط براغماتي في تحالفاتها لا يقوم بالضرورة على تقاطعات أيديولوجية، بل على فرص النفع المتبادل خاصتاً في ظل تراجع دور القوى الغربية التقليدية وتنامي حضور القوى الآسيوية وفي مقدمتها الصين (نزار ٢٠٢١ ، ١٤) وتُعد الصين نموذجًا متقدّمًا في تطبيق مفهوم التقارب الاستراتيجي مع دول الخليج، حيث ارتكزت علاقتها على مبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل السياسي، مقابل شراكة اقتصادية متنامية، وهو ما ينسجم مع سياسة بكين الخارجية في القرن الحادي والعشرين التي تعتمد على تعزيز النفوذ الناعم دون صدام مباشر مع مصالح القوى التقليدية في المنطقة (zaho 2019) .

المطلب الثاني: الخلفية التاريخية للعلاقات الصينية – الخليجية

شكّلت العلاقات الصينية–الخليجية نموذجًا متناميًا في التفاعل الدولي غير أنها لم تكن وليدة التحولات الحديثة فقط بل تضرب جذورها في مراحل بعيدة تعود إلى عصور التجارة البحرية القديمة حين كانت الصين تمثل طرفًا رئيسيًا في ما يُعرف بطريق الحرير البحري وقد مثّلت موانئ الخليج العربي محطات حيوية في هذا المسار الأمر الذي أسس لصلات اقتصادية وتجارية أولية ذات طابع تبادلي أكثر منه استراتيجي ومع تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩ سادت حالة من التباعد النسبي مع العالم العربي ومنها منطقة الخليج وذلك بفعل الأيديولوجيا الشيوعية من جهة وخضوع دول الخليج لتأثيرات الحلف الغربي بقيادة الولايات المتحدة من جهة أخرى، ما أدى إلى تباطؤ تطور العلاقات السياسية الرسمية خلال العقود الأولى من القرن العشرين (zhang 2011) رغم محدودية التبادل الرسمي في العقود الأولى من الحرب الباردة، فإن الصين أبدت اهتمامًا واضحًا بالخليج العربي منذ سبعينيات القرن الماضي مدفوعة برغبتها في كسر العزلة الدبلوماسية وتوسيع

مجالها الحيوي في المناطق الغنية بالموارد وعلى رأسها النفط لكن الانفتاح الفعلي لم يبدأ إلا بعد تحولات ما بعد الثورة الإيرانية ١٩٧٩ وحرب الخليج الأولى ،حيث بدأت الصين في مراجعة سياستها الخارجية تجاه المنطقة وابتعدت تدريجيًا عن الخطاب الأيديولوجي مع تأكيدها على مبدأ عدم التدخل ورفض الهيمنة وهو ما جعل خطابها مقبولًا من قِبل الأنظمة الخليجية المحافظة سياسيًا وقد ساهم هذا التغير في تمهيد الطريق لزيارات دبلوماسية متبادلة وفتح ممثليات سياسية ما أرسى الأساس لمرحلة جديدة من التعاون (garver 2008 , 22) .

في تسعينيات القرن العشرين بدأت العلاقات الصينية الخليجية تأخذ طابعًا مؤسسيًا أكثر وضوحًا خاصتاً بعد حرب الخليج الثانية ،حيث أظهرت الصين توازنًا في موقفها تجاه الأزمة دون الانحياز لطرف ضد آخر الأمر الذي عزز من صورتها كشريك دولي لا يتدخل في النزاعات الإقليمية، وفي هذه المرحلة برزت أهمية النفط الخليجي في معادلة الأمن الطاقوي الصيني إذ أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي تلعب دورًا محوريًا في ضمان استقرار إمدادات الطاقة التي تحتاجها الصين لتغذية نموها الاقتصادي المتسارع. كما أن سياسة الصين القائمة على الاحترام المتبادل وعدم فرض الشروط السياسية ساعدت في تعزيز الثقة المتبادلة مع العواصم الخليجية (john 2009 , 44) مع مطلع الألفية الثالثة اكتسبت العلاقات بين الصين ودول الخليج زخمًا أكبر، نتيجة تزايد حاجة الصين للطاقة وارتفاع معدلات التبادل التجاري بين الجانبين فقد أصبح الخليج العربي أحد أهم مصادر النفط الخام للصين خاصة المملكة العربية السعودية التي تصدرت قائمة المورّدين كما توسع التعاون ليشمل مجالات: البنية التحتية والاتصالات والنقل والموانئ في ظل ما عُرف لاحقًا بمبادرة الحزام والطريق التي دشّنتها بكين عام ٢٠١٣م والتي ساهمت في تأطير العلاقات مع الخليج ضمن رؤية اقتصادية

استراتيجية بعيدة المدى، رغم أن المبادرة جاءت لاحقًا إلا أن ملامحها كانت قيد التبلور منذ بدايات القرن (Ronald 2017 , 102) .

تميزت المرحلة التي سبقت ٢٠١٠ بتشكيل أرضية صلبة للعلاقات الصينية الخليجية ،تقوم على مبدأ المصلحة المتبادلة مع تأكيد الصين على خطابها الرافض لأي تدخل في الشؤون الداخلية للدول الخليجية ،وهو ما منحها مصداقية عالية مقارنة بالقوى الغربية التقليدية وقد تكرّس هذا التوجه عبر الاتفاقيات الثنائية في مجالات الطاقة والتكنولوجيا والزراعة والنقل كما عزّز من حضور الشركات الصينية الكبرى في مشاريع تنموية خليجية (zaho 2010 , 63) ومن الجدير بالذكر أن هذا التقارب لم يكن مبنيًا فقط على الاحتياج الاقتصادي بل ارتبط أيضًا برؤية صينية أوسع لنظام دولي متعدد الأقطاب تسعى من خلاله إلى تعزيز شراكاتها خارج الإطار الغربي.

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية الصينية والخليجية

تتأثر السياسة الخارجية لأي دولة بمجموعة من المحددات البنيوية والوظيفية التي تُشكّل مواقفها وسلوكها في النظام الدولي. وفي السياق الصيني والخليجي يمكن ملاحظة اختلاف واضح في طبيعة هذه المحددات، سواء من حيث السياق التاريخي أو البنية المؤسسية أو الأولويات الاستراتيجية. فالسياسة الخارجية الصينية، منذ انطلاق سياسة الإصلاح والانفتاح في أواخر السبعينيات تأسست على مبادئ براغماتية تستند إلى مفهوم السيادة وعدم التدخل وبناء الشراكات الاقتصادية، وهو ما يعكسه الخطاب الرسمي الصيني في علاقاته الدولية بما في ذلك مع الدول الخليجية (zaho ,65) ويعود ذلك إلى أن الحزب الشيوعي الصيني يعتمد على استقرار محيطه الخارجي كأحد مرتكزات استمرارية النظام السياسي، مما يجعل الانفتاح الاقتصادي وتوسيع النفوذ عبر أدوات القوة الناعمة من أبرز سمات توجهه الخارجي.

وتتأطر المحددات الصينية ضمن أبعاد عدة أبرزها: الحاجة إلى تأمين الطاقة، والحفاظ على نمو اقتصادي مستقر، وتعزيز المكانة الجيوسياسية في مواجهة الهيمنة الأمريكية، فضلًا عن السعي لإعادة تشكيل النظام الدولي بما يتوافق مع رؤية الصين لما تُسميه بـ"العدالة العالمية". وقد انعكس هذا في مبادرة "الحزام والطريق" التي تمثل مظلة استراتيجية للانخراط العالمي، خاصتاً في المناطق الغنية بالموارد كمنطقة الخليج حيث تتموضع دول مجلس التعاون الخليجي كحلقة محورية في الربط بين آسيا وأوروبا (roland , 104) وتُظهر الدراسات المنشورة عن السياسة الخارجية الصينية أنها محكومة برؤية مركزية تضع الاستقرار الداخلي والهيبة الدولية في قلب حساباتها، مع الاعتماد على سياسة التدرج في التوسع بدلًا من التصعيد الصريح (zahng , 89).

أما بالنسبة لدول الخليج العربي، فإن سياساتها الخارجية تتأثر بمحددات مختلفة نسبيًا يأتي في مقدمتها: البُعد الأمني والذي يُشكل أولوية قصوى نتيجة البيئة الجيوسياسية المضطربة المحيطة بها، من الخليج العربي إلى المشرق العربي **فالخوف من التهديدات الإقليمية، مثل البرنامج النووي الإيراني، والنزاعات المسلحة في الجوار، إضافة إلى التوترات الطائفية، يجعل من التحالفات الأمنية إحدى الركائز الثابتة للسياسة الخارجية الخليجية، لا سيما في ظل افتقار أغلب دول الخليج إلى عمق استراتيجي داخلي.**

وتُظهر دول الخليج، رغم تقارب أنظمتها السياسية تباينًا في سلوكها الخارجي بسبب اختلاف رؤاها الوطنية وحساباتها الداخلية. فمثلًا، تبنّت السعودية والإمارات توجهًا أكثر استقلالًا في علاقاتهما الدولية في العقد الأخير، بينما ظلّت دول أخرى مثل الكويت وسلطنة عُمان محافظة على نمط الحياد النسبي ومع ذلك، فإن العامل الاقتصادي يشكل محددًا مشتركًا بين الجميع، خاصةً في ظل الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد ومرحلة ما بعد النفط ما يفسّر الانفتاح المتزايد على الصين كشريك

استثماري وتقني (john , 47) ويُضاف إلى ذلك عامل بنيوي مؤثر في السياسة الخليجية، يتمثل في غياب مؤسسات صنع قرار خارجية مستقلة، واعتماد أغلب الدول الخليجية على نمط مركزي وشخصي في صناعة القرار حيث تتداخل إرادة القيادة السياسية مع مسارات السياسة الخارجية بشكل مباشر، وقد لاحظ باحثون في مركز الشرق الأوسط بجامعة سنغافورة أن الطابع الريعي للدولة الخليجية ينعكس على محدودية تأثير الرأي العام أو البرلمان – إن وُجد – في توجيه القرارات الدولية مما يُبقي السياسة الخارجية مرتبطة بدرجة عالية بمصالح النُخب الحاكمة (mely 2015, 53) وبذلك يتضح أن المحددات التي ترسم السياسة الخارجية الصينية تقوم على اعتبارات اقتصادية وجيوسياسية بعيدة المدى، ترتبط بمكانة الصين العالمية وصعودها الهادئ، في حين ترتكز السياسة الخارجية الخليجية على اعتبارات أمنية داخلية وخارجية عاجلة، تُحكمها الضرورات الاستراتيجية قصيرة ومتوسطة الأمد، مع انفتاح متزايد على القوى الدولية بما يخدم خطط التنمية والبقاء في منطقة عالية التوتر.

المبحث الثاني: الأبعاد السياسية للتقارب الصيني–الخليجي

تطورت العلاقات الصينية–الخليجية في السنوات الأخيرة من مجرد تعاون اقتصادي إلى مسار أكثر شمولًا يتضمن أبعادًا سياسية متزايدة. هذا التحول جاء نتيجة لتغيرات في النظام الدولي وتنامي المصالح المشتركة بين الطرفين. لم تعد الصين تركز فقط على تأمين احتياجاتها من الطاقة، بل بدأت تنفتح سياسيًا على دول الخليج في إطار توازن علاقاتها مع القوى الكبرى. من جانبها تسعى دول الخليج إلى تنويع شركائها الاستراتيجيين بما يخدم أمنها واستقرارها. يهدف هذا المبحث إلى تحليل هذه التحولات السياسية من خلال دراسة دوافع التقارب السياسي، والتعاون الاقتصادي، وتأثير البيئة الدولية في تعميق هذا المسار.

المطلب الأول: دوافع التقارب السياسي بين الصين ودول الخليج العربي

شكّل العقد الأخير مرحلة مفصلية في العلاقات الصينية الخليجية، إذ تحوّل الطرفان من علاقات محدودة الطابع ومتمحورة حول المصالح الاقتصادية، إلى نمط أكثر انخراطًا على المستوى السياسي والاستراتيجي. وقد ترافق هذا التحوّل مع تغيّرات إقليمية ودولية دفعت الجانبين إلى إعادة رسم أولوياتهما وبناء شراكات أكثر توازنًا وأقل تبعية للقطبية الأحادية. وتتمثل أبرز دوافع هذا التقارب السياسي في جملة من المحددات المتداخلة، يمكن عرضها كما يأتي:

١- **تراجع الالتزام الأمريكي في المنطقة:** أدّى الانكفاء النسبي للولايات المتحدة عن الانخراط المباشر في شؤون الشرق الأوسط، ولا سيما منذ عهد الرئيس أوباما، إلى فراغ استراتيجي حاولت عدة قوى دولية ملأه من بينها الصين، وقد رأت دول الخليج في هذا التحوّل فرصة لإعادة هندسة تحالفاتها السياسية، عبر تنويع شركائها الدوليين، وتحديدًا من خلال تعزيز علاقاتها مع قوى صاعدة مثل الصين، بهدف موازنة الاعتماد التاريخي على واشنطن (jon 2022 , 4) .

٢- **الاستقرار السياسي النسبي للصين ورغبتها في توسيع نفوذها العالمي:** تمكنت الصين من الحفاظ على استقرار داخلي نسبي، وتعزيز مكانتها في النظام الدولي عبر أدوات القوة الناعمة والدبلوماسية الاقتصادية، ما جعلها شريكًا مرغوبًا لدول الخليج التي تبحث عن طرف لا يُثقل الشراكة بشروط سياسية. كما أن مبادرة "الحزام والطريق" التي أطلقتها بكين عام ٢٠١٣ وفّرت إطارًا سياسيًا واستراتيجيًا للتقارب مع الخليج العربي، نظرًا لموقعه الجغرافي الحاسم في الممرات البحرية الحيوية (zaho 2019 , 17) .

٣- **تقاطع المصالح في الملفات الإقليمية والدولية:** تشترك الصين ودول الخليج في مقاربات براغماتية تجاه العديد من الملفات الدولية، ومنها الموقف من النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي، والأزمة السورية، وأمن الممرات البحرية. هذا التقاطع مكّن

من توسيع قاعدة التعاون السياسي، وخلق أرضية للتنسيق في المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة ومجموعة العشرين، خاصة في ظل تمسك الطرفين بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول (Ronald 2020) .

٤- **رغبة دول الخليج في تنويع شراكاتها وتخفيف التبعية الغربية:** تسعى دول الخليج، ولا سيما السعودية والإمارات، إلى إعادة تعريف سياساتها الخارجية على أسس متعددة الأقطاب. ويُعد الانفتاح على الصين جزءًا من هذا التوجه الاستراتيجي، الذي يتماهى مع رؤى التنمية الوطنية مثل "رؤية السعودية ٢٠٣٠"، التي تضع تنويع الشراكات ضمن أولوياتها. وقد تمثل هذا المسار في تأسيس شراكات استراتيجية، وتوقيع مذكرات تفاهم سياسية، ومأسسة الحوار بين الجانبين (zahang 2021) .

٥- **تصاعد الأهمية الجيوسياسية للخليج في الاستراتيجية الصينية:** تولي الصين أهمية متزايدة لمنطقة الخليج، ليس فقط كمصدر للطاقة، بل أيضًا كبوابة جيوسياسية تربط بين آسيا وأوروبا وإفريقيا ضمن مشروع "الحزام والطريق". وتُدرك القيادة الصينية أن أمن الخليج واستقراره أمر حيوي لاستدامة مصالحها ما يدفعها إلى تعزيز علاقاتها السياسية، والمساهمة في إدارة الأزمات الإقليمية بحذر محسوب.

وفي إطار تحليل دوافع التقارب السياسي بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي تبرز أهمية تتبّع أبرز الاتفاقيات والزيارات والمبادرات الثنائية والمتعددة التي جمعت الطرفين خلال العقد الأخير. إذ تُظهر هذه الوقائع نمطًا تصاعديًا في مستوى الانخراط السياسي، بدءًا من مذكرات التفاهم ووصولًا إلى الشراكات الاستراتيجية والقِمم الرسمية. ويُوضح الجدول رقم (١) أبرز هذه المحطات السياسية والأمنية، مع التركيز على طبيعة الاتفاق والمجال الجيوسياسي الذي تناولته، والغاية الاستراتيجية المرجوّة منها وهو ما يُسهم في فهم الأطر العملية لهذا التقارب.

جدول رقم (١) أبرز الاتفاقيات السياسية والأمنية بين الصين ودول الخليج (٢٠١٠-٢٠٢٣)

السنة	الدولة الخليجية المعنية	طبيعة الاتفاق (سياسي/أمني)	نوع التعاون	الغاية الاستراتيجية من الاتفاق
٢٠١٠	قطر	مذكرة تفاهم للتعاون الدبلوماسي	العلاقات الثنائية	تعزيز الحوار السياسي بين وزارتي الخارجية
٢٠١٤	الإمارات	شراكة استراتيجية شاملة	الشراكة السياسية والاقتصادية والامنية	توسيع التنسيق في المجال السياسي- الامني- الاقتصادي
2016	السعودية	اتفاق تعاون أمني	الامن الاقليمي	التنسيق الاستخباراتي ومكافحة الارهاب
2017	دول الخليج (كمجموعة)	إطلاق منتدى الحوار الاستراتيجي الصيني-الخليجي	الحوار الجماعي	تطوير قنوات التواصل السياسي
2022	دول الخليج (كمجموعة)	عقد أول قمة خليجية- صينية رسمية	قمة بين الصين ومجموعة مجلس التعاون الخليجي	تطوير شراكة استراتيجية شاملة وتعزيز التعاون السياسي
2023	البحرين	اتفاق لتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي	التعاون الثنائي	فتح آفاق لتوسيع العلاقات وتنسيق المواقف الدولية

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الاتية:

1- Zhang, Chi & Almezaini, Khalid. China and the Gulf: Changing Dynamics and Emerging
Geostrategic Interests, Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, Vol. 15(2), 2021, pp. 195–210. https://doi.org/10.1080/25765949.2021.1917492
2- Zhao, Suisheng. China's Strategic Partnership Diplomacy: Engaging Middle East Countries, Middle East Institute, 2019, p. 17. https://www.mei.edu/publications/chinas-belt-and-road-initiative-and-its-strategic-implications-middle-east
3- Alterman, Jon B. China's Balancing Act in the Gulf, Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2022, p. 4. https://www.csis.org/analysis/chinas-balancing-act-gulf
4- Reardon-Anderson, James. The Red Star and the Crescent: China and the Middle East, Oxford University Press, 2018, Chapter 4.

https://global.oup.com/academic/product/the-red-star-and-the-crescent-9780190911360
5- Stanzel, Angela. China's Security Interests in the Gulf Region, European Council on Foreign Relations (ECFR), 2018. https://ecfr.eu/publication/chinas_security_interests_in_the_gulf_region/

يُظهر الجدول أعلاه تراكماً تدريجياً في مستوى التنسيق السياسي والأمني بين الصين ودول الخليج، حيث تطوّر شكل العلاقات من تفاهمات دبلوماسية عامة إلى شراكات استراتيجية شاملة تتضمن ملفات أمنية ودفاعية. يُلاحظ أن السعودية والإمارات تصدرتا واجهة هذه المبادرات، في حين شهد العام ٢٠٢٢ انعقاد أول قمة خليجية–صينية رسمية، وهو ما يُعدّ مؤشرًا على تحوّل في النمط التقليدي للعلاقات الخليجية خارج إطار التحالف الغربي كذلك، تعكس الأهداف الاستراتيجية للاتفاقيات ميلًا خليجيًا نحو تنويع الشراكات، وبناء توازن استراتيجي جديد، خصوصًا في ظل التغيرات التي طرأت على البيئة الإقليمية والدولية بعد عام ٢٠١١، وما رافقها من اضطرابات سياسية وانكفاء أمريكي نسبي في بعض الملفات.

المطلب الثاني: محددات التعاون الاقتصادي بين الصين ودول الخليج

شكّل التعاون الاقتصادي بين الصين ودول الخليج العربي محورًا استراتيجيًا بالغ الأهمية في مسار العلاقات الثنائية، وتعددت محدداته وفقًا لاعتبارات بنيوية وهيكلية تتصل بمصالح الطرفين، فضلاً عن تأثير التحولات في النظام الاقتصادي العالمي. ويمكن تصنيف هذه المحددات ضمن ثلاث فئات رئيسة: المحددات البنيوية الاقتصادية، والمحددات السياسية الاستراتيجية، ثم المحددات الجيوسياسية ذات الأثر غير المباشر في دعم الشراكة.

تتمثل أبرز المحددات البنيوية في حاجة الصين المتزايدة إلى مصادر الطاقة المستقرة، إذ تستورد الصين حوالي ٤٠% من احتياجاتها النفطية من منطقة الخليج العربي، وتشكل السعودية وحدها المصدر الأول للنفط إلى الصين بنسبة بلغت ١٨% من وارداتها النفطية لعام ٢٠٢٣ (global energy 2024) فضلاً عن رغبة الصين في تنويع قنوات تجارتها العالمية عبر مبادرة الحزام والطريق، والتي مرّ جزء كبير منها عبر الموانئ الخليجية ما جعل البنية التحتية الخليجية عنصرًا جاذبًا للاستثمار الصيني طويل الأجل.

أما المحددات السياسية، فتتجلى في التقارب الحذر القائم على مبدأ عدم التدخل، حيث تدرك دول الخليج أن الصين لا تسعى إلى فرض شروط سياسية مصاحبة للتعاون الاقتصادي، على عكس بعض القوى الغربية. وقد أكد تقرير صادر عن جامعة تسينغهوا أن ٨٢% من عقود التعاون الاقتصادي بين الصين والدول الخليجية خلال العقد الماضي لم تكن مشروطة بإصلاحات سياسية داخلية، مما يعزز الثقة المتبادلة بين الطرفين (policy report 2023) .

فيما يخص المحددات الجيوسياسية، فإن التراجع النسبي في انخراط الولايات المتحدة في شؤون الشرق الأوسط منذ ٢٠١١، دفع دول الخليج نحو تنويع الشراكات الاقتصادية بعيدًا عن الاعتماد الأحادي. وقد تزامن هذا التوجه مع صعود الصين كقوة اقتصادية عالمية، فمثلاً بلغت قيمة التبادل التجاري بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي نحو ٢٨٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٦٣ مليار دولار في عام ٢٠١٠، أي بزيادة تفوق ٣٥٠% ، ويُفسر هذا النمو بتلاقي الحاجات الاقتصادية للطرفين إذ تبحث الصين عن أسواق مستقرة ومصادر للطاقة، بينما تسعى دول الخليج إلى تنويع اقتصاداتها بعد تراجع أسعار النفط وتحديات ما بعد الجائحة.

وقد مثّلت الاستثمارات الصينية في مجال البنية التحتية أحد أبرز أوجه الحضور الاقتصادي المتنامي في منطقة الخليج، خاصة في ظل توجه بكين نحو تفعيل مبادرة الحزام والطريق كمظلة استراتيجية للتقارب مع الدول النامية. وقد رُصد ما يقرب من ٤٠ مليار دولار ضمن صندوق خاص لدعم مشاريع البنية التحتية العابرة للحدود، وهو ما يعكس التزامًا صينيًا طويل الأمد بإعادة تشكيل شبكات النقل والطاقة والتجارة في مناطق تمتد من آسيا إلى إفريقيا والخليج العربي. هذه المؤشرات تسلط الضوء على الطابع الاستراتيجي للتعاون الاقتصادي بين الجانبين،

بما يتجاوز الإطار التجاري التقليدي إلى آفاق الشراكة البنيوية المستدامة (reuters 2014)[1].

جدول رقم(٢) "أبرز مجالات التعاون الاقتصادي بين الصين ودول الخليج العربي"

المضمون الاقتصادي للتعاون	البُعد الاستراتيجي	البيانات الاحصائية الداعمة
الطاقة والبنية التحتية	ضمان أمن الطاقة والاستقرار الاقليمي	بلغ إجمالي الاستثمارات الصينية في مشاريع الطاقة والبنية التحتية في الخليج أكثر من ١٠٢ مليار دولار بين ٢٠١٠–٢٠٢١
التكنولوجيا والاتصالات	دعم التحول الرقمي وتعزيز النفوذ التكنولوجي	بلغ حجم التعاون بين الصين وكلٍّ من السعودية والإمارات أكثر من خمسة مليارات دولار، تحديدًا في مشاريع تطوير شبكات الجيل الخامس (G٥)، وذلك بالشراكة مع شركة هواوي الصينية، التي تولّت تنفيذ البنى التحتية وتقديم الحلول التقنية المتقدمة في هذا المجال
التجارة والاستثمار	تنويع الشراكات وتقليل الاعتماد على الأسواق الغربية	ارتفع حجم التبادل التجاري إلى أكثر من ٢٣٠ مليار دولار سنويًا بحلول عام ٢٠٢٢
الموانئ والنقل البحري	تعزيز النفاذ للأسواق العالمية عبر الخليج	ساهمت الصين في تطوير 5موانئ استراتيجية في الخليج ضمن مبادرة الحزام والطريق
التمويل والاستثمار المصرفي	بناء شراكة مالية طويلة الأجل	ارتفع عدد البنوك الصينية العاملة في الخليج بنسبة +٢٦٧% منذ عام ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٣

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الاتية:

1- Scissors, Derek (2022). Chinese Investment in the Middle East, American Enterprise Institute. https://www.aei.org/research-products/report/chinese-investment-in-the-middle-east

2-Almezaini, K. & Rickli, J. (2017). The Gulf States and China: Towards Strategic Partnership, Palgrave Macmillan, p. 102. https://doi.org/10.1007/978-3-319-52981-6

3- Zha Daojiong (2021). China's Role in Gulf Energy Security, Middle East Institute.
https://www.mei.edu/publications/chinas-role-gulf-energy-security
4- Rolland, Nadège (2020). China's Belt and Road: A Strategy to Reshape the Global Order, NBR, p. 88. https://www.nbr.org/publication/chinas-belt-and-road-a-strategy-to-reshape-the-global-order
5- Gulf Research Center (2023). China-GCC Economic Relations Report.
https://www.grc.net/publications/5431

يوضح الجدول رقم (٢) أبرز مجالات التعاون الاقتصادي بين الصين ودول الخليج العربي خلال السنوات الأخيرة، ويُظهر تنوع هذا التعاون بين الطاقة والبنية التحتية والاتصالات والتكنولوجيا الحديثة كما يسلّط الضوء على الشراكات الاستراتيجية التي تمّت بين الجانبين، والتي تضمّنت استثمارات مباشرة، واتفاقيات طويلة الأمد، ومشاريع تقنية متقدمة. ويعكس الجدول ازدياد التداخل الاقتصادي الصيني الخليجي بوصفه أحد مرتكزات الشراكة الشاملة بين الطرفين.

المطلب الثالث: دور التحولات في النظام الدولي في تقوية الشراكة الصينية–الخليجية

تُعد التحولات في النظام الدولي من أبرز العوامل المؤثرة في بنية العلاقات الدولية واتجاهاتها، إذ فرضت متغيرات القرن الحادي والعشرين، لا سيما ما بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، نمطًا جديدًا من توزيع القوة والنفوذ بين الفواعل الكبرى، وأوجدت بيئة دولية أكثر مرونة أمام بروز قوى صاعدة، من بينها الصين، التي سعت إلى إعادة تعريف موقعها في النظام العالمي بوصفها فاعلًا اقتصاديًا وسياسيًا لا يمكن تجاهله. وقد وجدت دول مجلس التعاون الخليجي في هذه التحولات فرصة لإعادة تموضعها في النظام الدولي من خلال تنويع شراكاتها الإستراتيجية، وعدم الارتهان لطرف دولي واحد كما كان الحال مع مع الولايات المتحدة، وهو ما دفعها لتوسيع آفاق تعاونها مع الصين في أكثر من مجال.

لقد ساهم انكفاء الدور الأمريكي التقليدي في المنطقة، خاصةً بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق وأفغانستان، وتراجع أولويات واشنطن في الشرق الأوسط، في دفع دول الخليج إلى البحث عن توازنات جديدة تضمن استقرارها الاستراتيجي

والاقتصادي، في ظل بيئة دولية غير يقينية. في هذا السياق، شكّلت الصين خيارًا جذابًا، خصوصًا في ظل سياسة بكين القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحرصها على بناء علاقات قائمة على المصالح الاقتصادية المشتركة، وهو ما انسجم مع تطلعات الخليج لتعزيز شراكات متعددة الاتجاهات (ehteshima 2020) من جانب آخر، فإن المبادرات الصينية الكبرى، ولا سيما مبادرة "الحزام والطريق"، قد لعبت دورًا محوريًا في إعادة تشكيل بنية العلاقات الدولية، عبر تقديم بديل تنموي واقتصادي للدول التي تتطلع إلى شراكات دون اشتراطات أيديولوجية أو سياسية. وقد رحّبت دول الخليج بهذه المبادرة، كونها تتقاطع مع طموحاتها التنموية ورؤاها الوطنية، كما في رؤية السعودية ٢٠٣٠، ورؤية الإمارات ٢٠٢١ هذا التوافق أضفى بُعدًا إستراتيجيًا على التعاون الصيني الخليجي، وأكسبه صفة "الشراكة المتعددة الأبعاد" بدلًا من الاقتصار على البعد الاقتصادي فقط (zaho 2019) كما عززت التحولات في النظام الدولي من ميل دول الخليج نحو بناء نموذج من العلاقات الدولية يقوم على مبدأ "البراغماتية الواقعية"، بحيث تتعامل مع القوى الكبرى وفقًا لحسابات الربح والخسارة لا الأيديولوجيا أو الاصطفاف السياسي. في هذا السياق، برزت الصين كشريك مثالي، ليس فقط بسبب صعودها الاقتصادي، وإنما أيضًا بفعل خطابها الدولي الذي يُركّز على مبدأ "الربح المتبادل" وعدم التدخل، وهو ما يمنح دول الخليج مساحة أوسع للمناورة في علاقاتها مع القوى التقليدية. وقد انعكس هذا التحوّل على شكل تعاون سياسي متنامٍ، اتخذ صورًا متعددة، من أبرزها الحوار السياسي عالي المستوى، والقمم الثنائية، فضلاً عن الدعم المتبادل في ملفات دولية حساسة، مثل القضية الفلسطينية، وأمن الممرات البحرية في الخليج (binbing 2023)

المبحث الثالث: التحولات المحتملة في العلاقات الصينية–الخليجية

تُمثل العلاقات الصينية–الخليجية نموذجًا متقدمًا في أنماط التقارب الدولي المتعدد الأبعاد، إذ لم تَعُد هذه العلاقات مقتصرة على الشراكات الاقتصادية أو التبادلات التجارية فحسب، بل أخذت تتجه نحو آفاق استراتيجية ذات طابع مستدام مدفوعة بالتحولات الهيكلية في النظام الدولي، وتزايد حاجة كلا الطرفين إلى تعزيز ركائز التنوع والشراكة المتكافئة. وفي ظل انحسار الأحادية القطبية وتنامي التوجه نحو عالم متعدد القوى، تبدو المنطقة الخليجية بالنسبة للصين ساحةً واعدة لتعزيز نفوذها الجيوسياسي فيما تنظر دول الخليج إلى بكين بوصفها شريكًا موثوقًا قادرًا على خلق توازن في علاقاتها الخارجية وتقليص الاعتماد على القوى التقليدية. وعليه، يسعى هذا المبحث إلى تحليل الآفاق الاستراتيجية أمام تطوير العلاقات الصينية–الخليجية، عبر استعراض الفرص المتاحة، والمحددات البنيوية والسياسية التي قد تؤطر مسار الشراكة، فضلًا عن تقديم رؤية استشرافية لمآلات هذه العلاقة مستقبلًا، بناءً على معطيات الواقع وتحولات البيئة الدولية والإقليمية.

المطلب الاول: الفرص الاستراتيجية أمام تعزيز العلاقات الصينية–الخليجية

تُعدّ العلاقات الصينية–الخليجية واحدة من أكثر الشراكات الدولية قابلية للتوسع في النظام العالمي الجديد، بالنظر إلى تلاقي المصالح الاستراتيجية للطرفين وتكامل أولوياتهما في عدد من القطاعات الحيوية. وتستند هذه العلاقة إلى حزمة من الفرص التي باتت تتبلور بشكل أوضح في السنوات الأخيرة، حيث تفتح التحولات الجيوسياسية والاقتصادية في النظام الدولي مساحات تعاون جديدة، مدفوعة برغبة دول الخليج في تنويع شراكاتها بعيدًا عن الارتباط الأحادي بالمحور الغربي، وسعي الصين لتمكين دورها الاقتصادي والسياسي في مناطق النفوذ الحيوي مثل الشرق الأوسط.

تمثل أولى هذه الفرص **في التوافق الاستراتيجي بين مبادرة "الحزام والطريق" الصينية ورؤى التنمية الخليجية**، لاسيما "رؤية السعودية ٢٠٣٠" و"رؤية الإمارات ٢٠٧١"، واللتين تهدفان إلى إعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية المحلية على أسس التنويع والتحول الرقمي وهو ما ينسجم مع طموحات الصين في توسيع شبكاتها التجارية واللوجستية العابرة للقارات (Savicheva 2022) كما أتاحت هذه الرؤى المجال أمام إقامة مشاريع استثمارية كبرى، من بينها الممرات الاقتصادية والمناطق الصناعية المشتركة، مثل المنطقة الاقتصادية الصينية في "جبل علي" و"منطقة التعاون الصيني–السعودي" في جازان (caba 2020) **على الصعيد السياسي**، تتجه الصين نحو تمكين شراكة شاملة مع دول مجلس التعاون كما ورد في وثيقة "خطة العمل المشترك ٢٠٢٣–٢٠٢٧" الموقعة في الرياض والتي أكدت على التنسيق في قضايا الحوكمة الدولية، والطاقة المتجددة، والأمن الغذائي، والتكنولوجيا الحيوية (alqahtani 2020) ويمثل هذا التفاهم فرصة استراتيجية للطرفين لتجاوز الطابع التجاري التقليدي للعلاقات والدخول في مرحلة تعاون متعدّد الأبعاد على المستويات السياسية والدبلوماسية والأمنية الناعمة.

من جانب آخر، **فإن الاستقرار النسبي في البيئة الخليجية**، مقارنة بسياقات إقليمية أخرى يوفّر حافزًا إضافيًا للصين لتوسيع وجودها الاقتصادي والاستثماري في المنطقة. ويشير تحليل صادر عن "مركز الخليج للأبحاث" إلى أن أكثر من ٣٠٠ شركة صينية تنشط حاليًا في المنطقة الحرة لجبل علي فقط، ما يعكس الثقة المتنامية في بيئة الأعمال الخليجية (the law bridge 2023) ويُعدّ ذلك فرصة بالغة الأهمية لبكين، التي تسعى إلى إعادة توجيه رؤوس الأموال والتصنيع الجزئي نحو مناطق أقل تكلفة وأكثر استقرارًا من الناحية الجيوسياسية. **أما على مستوى التكنولوجيا**، فتُمثل شراكات الجيل الخامس والتقنيات الذكية مجالات واعدة للتوسع

خصوصًا بعد تبني الإمارات والسعودية البنية التحتية الرقمية بالتعاون مع شركات صينية مثل هواوي، حيث أشارت تقديرات إلى أن قيمة مشاريع البنية التحتية الرقمية المشتركة تجاوزت ٥ مليارات دولار خلال الفترة (٢٠٢٠–٢٠٢٤) (golf research 2025) .

في السياق ذاته، **تبرز فرصة تنامي النفوذ الصيني في المؤسسات الدولية** كعامل يدفع دول الخليج لتقوية العلاقة ببكين وذلك كآلية لإحداث توازن مع القوى التقليدية الكبرى، لا سيما في ظل تصاعد التنافس بين الولايات المتحدة والصين على قيادة النظام العالمي. وتُظهر تقارير الأمم المتحدة تنسيقًا متزايدًا بين الوفود الخليجية والصينية في ملفات مثل التغير المناخي والحوكمة الرقمية، بما يفتح الباب أمام تكامل أعمق في المنتديات متعددة الأطراف (hatings 2011) **أخيرًا، تتيح البيئة القانونية المستقرة**، ومبادرات التحول الرقمي في دول الخليج، والصناديق السيادية الكبرى، مجالًا خصبًا للتعاون الاستثماري في القطاعات غير النفطية ما يجعل الشراكة مع الصين خيارًا استراتيجيًا لتعزيز التنمية المستدامة وتوسيع هامش القرار السيادي الخليجي في التفاعلات الدولية.

المطلب الثاني: محددات الشراكة الصينية–الخليجية

تشكّلت الشراكة الصينية–الخليجية في سياق دولي متغيّر، يقوم على توازنات جديدة في السياسة والاقتصاد والأمن. ولم تكن هذه العلاقة لتتطوّر بمعزل عن مجموعة من المحددات الأساسية التي ساهمت في بلورتها وتعزيز مسارها. وفيما يلي، نستعرض أبرز هذه المحددات التي تُشكّل مرتكزات فهم طبيعة الشراكة وأفقها المستقبلي، كلٌ منها يمثّل بُعدًا فاعلًا في توجيه هذه العلاقة.

١- **هيكلة النظام الدولي والنظرية الواقعية الجديدة:** يشكّل صعود الصين ضمن نظام دولي متعدد الأقطاب تحديًا بنيويًا للمفهوم التقليدي للهيمنة الغربية، ما دفع دول الخليج لاعتماد نهج متعدد الشركاء. وفقًا لنظرية الواقعية الجديدة، يُنظر إلى

الصين كفاعل لا يسعى لتصدير قيمه بل لتعظيم نفوذه عبر الاقتصاد، بينما تسعى دول الخليج للحفاظ على أمنها عبر تحقيق توازنات متعددة الأقطاب، مما يستلزم ضبط العلاقات بعناية لتجنب الاعتماد الأحادي (fultion 2021).

٢- **الهيكل التشريعي الداخلي للصين وتوحيد القرار الخارجي:** إن مركزية القرارات السياسية في الحزب الشيوعي الصيني تُسهم بشكل مباشر في صياغة سياسة خارجية موحّدة وثابتة تجاه الخليج، بما فيها قرارات الاستثمار والدعم التقني هذه الهيكلية تعزز الثبات في مسار العلاقة، لكنها تشكّل أيضًا تحديًا إذا تغيّرت أولوية التوجيهات المركزية لصالح آسيا أو أوروبا. (mustfa 2025)

٣- **المنافسة بين القوى الكبرى:** تمثّل المواجهة المتصاعدة بين بكين وواشنطن أحد أبرز المحددات، إذ يضطر دول الخليج إلى موازنة العلاقة الاقتصادية مع الصين دون الوقوع تحت ضغط واشنطن لاستهداف مشاريع مثل Gٍ أو الاستثمارات التكنولوجية، ما يفرض عليها اتخاذ قرارات حساسة في التأكيد على ارتباط اقتصادي دون التفريط بعلاقات أمنية قد تربطها بالغرب (**2017** fulton)

٤- **التفاوت الاقتصادي والاجتماعي داخل دول الخليج:** رغم التركيز الإعلامي على دولة مثل الإمارات أو السعودية، إلا أن بيئات الدول الأخرى مثل عمان والبحرين تختلف في معدلات التنويع والاستقرار، مما يؤثر على القدرة في جذب الاستثمار الصيني. وهذا يفرض محدودية بنيوية على نقل الشراكة إلى مستوى أعمق يشمل كافة دول المجلس بالتساوي.

٥- **ضعف التوافق المؤسسي الخليجي:** يفتقر مجلس التعاون الخليجي إلى آليات تنفيذ موحدة تتعلق بإبرام الاتفاقات الاقتصادية أو الأمنية مع الصين، مما يترك الكثير من الشراكات ضمن إطار دول ثنائية منفصلة وليس كتحالف خليجي موحّد، وهو ما يقلل من وزنه التفاوضي أمام بكين.

٦- الضغوط الداخلية والتوازن بين الحداثة والتقاليد: تحاول بعض دول الخليج مثل السعودية والإمارات إبراز الشراكة الصينية كبوابة للتحديث الرقمي والتنمية الصناعية، ولكن مع ذلك تواجه هذه الرؤية مقاومة داخلية من جهات محافظة ترى بأن تلك الشراكات قد تؤثر على القيم المحلية. هذا التوتر الداخلي يقيّد قدرة الصفقات التكنولوجية أو الثقافية على التوسع ب حرية (Savicheva 2022)

المطلب الثالث: سيناريوهات مستقبل العلاقات الصينية–الخليجية

في ضوء ما سبق من تحليل لمحددات العلاقة الصينية–الخليجية، وما تم استعراضه من فرص استراتيجية وتحديات بنيوية، تبرز الحاجة إلى استشراف مآلات هذه الشراكة في سياق دولي يتّسم بعدم الاستقرار والتنافسية المتصاعدة بين القوى الكبرى. إذ لا تقتصر أهمية العلاقات الصينية–الخليجية على بعدها الاقتصادي أو السياسي فقط، بل باتت تمثّل جزءًا من توازنات أوسع تُعيد تشكيل مراكز النفوذ والتحالفات في النظام الدولي الراهن ومن هنا، يصبح استشراف المستقبل أداة تحليلية ضرورية لرصد الاتجاهات الممكنة وتقديم تصوّرات قائمة على المعطيات الواقعية والمتغيرات البنيوية بما يساهم في فهم الأفق الاستراتيجي للعلاقة بين الجانبين. ويمكن حصر السيناريوهات المحتملة ضمن ثلاثة مسارات رئيسية تختلف في درجة عمق العلاقة ودوامها وهي كما يأتي:

السيناريو الاول: تعزيز التحالف

في هذا المسار المتوقع، تتجه العلاقات الصينية–الخليجية نحو شراكة استراتيجية متكاملة تشمل التأثير السياسي والدبلوماسي، إلى جانب التعاون الاقتصادي والتكنولوجي. وتقوم هذه الشراكة على أرضية من الثقة المتبادلة القائمة أساسًا على الانسجام بين السياسات الصينية التي ترتكز على مبدأ "اقتصاد أولًا وعدم التدخل"، وتوجهات الخليج نحو تنويع الشركاء التقليديين من دون التضحية بسيادته. يدعم هذا الاتجاه نمو العلاقة خلال الأعوام الماضية، مع زيادة التبادل التجاري

والاستثمارات البينية، وتوسيع دور الصين في مشاريع الحزام والطريق بالمنطقة، إلى جانب مشاركة الصين في مبادرات إقليمية أمنية وغذائية عامة. وتشير بيانات مؤسسة (Konrad-Adenauer-Stiftung) الالمانية إلى أن الصين تستورد أكثر من ٤٠% من نفطها من دول مجلس التعاون، كما أنها تحتفظ بديناميات متزايدة في الاستثمار في البنى التحتية والخدمات الذكية الخليجية (fulton , 19) .

السيناريو الثاني: شراكة مرنة مشروطة

تمثّل الشراكة المرنة المشروطة أحد المسارات الواقعية في تطوّر العلاقات الصينية–الخليجية، حيث تحتفظ دول الخليج بهوامش واسعة من التحرك بين الشرق والغرب، دون القفز إلى تحالفات سياسية عميقة أو الالتزام بمحاور استراتيجية مغلقة. تنجذب دول مجلس التعاون إلى الفرص الاستثمارية والتكنولوجية التي توفرها الصين مع الحرص على عدم المساس بشبكاتها الأمنية التقليدية في الغرب، خصوصًا في ظل اعتمادها المستمر على المظلة الأمنية الأمريكية.

على الجانب الآخر، تُبقي الصين على نمط انخراط مرن وقابل للتعديل، قائم على حسابات دقيقة للمصالح الاقتصادية، وتجنّب أي التزامات أمنية قد تُحدث ارتدادات إقليمية أو دولية، وهو ما يفسر تركيزها على أدوات القوة الناعمة والبنى التحتية التكنولوجية بدلاً من الانخراط العسكري المباشر. وتبرز سمات هذا السيناريو في تعبير "الانخراط المشروط" الذي يُستخدم لوصف السياسة الصينية تجاه مناطق النزاع، حيث يتم تقييم العلاقات وفق معيار التوازن بين الربحية واحترام السيادة، بعيدًا عن التورط في الخلافات الإقليمية أو اصطفافات التحالفات المغلقة .

السيناريو الثالث: تراجع العلاقة

في ظل تزايد التوترات السياسية والاقتصادية العالمية، قد يشهد التعاون الصيني–الخليجي فتورًا ملموسًا، خاصة إذا تصاعدت الضغوط الغربية على دول الخليج للحفاظ على تحالفاتها الأمنية التقليدية بما قد يؤدي إلى

إعادة تقييم انخراطها المتزايد مع الصين تتعزز هذه الفرضية في حال تباطؤ النمو الاقتصادي الصيني أو انكماش قدرتها الاستثمارية في الخارج، أو إذا استُنفدت الجدوى الاستراتيجية من بعض المشاريع المشتركة منخفضة العائد ما يدفع دول الخليج إلى مراجعة خياراتها التنموية وتحالفاتها التجارية. وفي هذا الإطار، قد يُعاد تموضع بكين بوصفها شريكًا تجاريًا لا سياسيًا، وتنحسر آفاق التوسع الاستراتيجي الذي شهدته العلاقات خلال العقد الماضي. تشير بعض الدراسات إلى أن حجم ومستوى الانخراط التجاريبين الطرفين ،لا سيما في مجالات الطاقة والتكنولوجيا والمستوى السياسي للعلاقات بين الجانبين ترتبط بتوازن دقيق، إذ أن أي خلل اقتصادي يمكن أن ينعكس على التنسيق السياسي والدبلوماسي، خصوصًا في ظل غياب أطر أمنية راسخة بين الطرفين. (almuljem,[9])وإذا تصاعدت التوترات بين بكين وواشنطن واضطرت دول الخليج إلى التموضع تحت مظلة غربية أكثر صرامة، فإن احتمالات التراجع تزداد سواء على مستوى المشاريع المشتركة أو في مسارات التنسيق داخل المنتديات الدولية، كما أن المخاوف المتعلقة بالأمن الرقمي خاصة المرتبطة بالتكنولوجيا الصينية قد تُسهم في تعزيز فجوة الثقة ما يؤدي إلى تحجيم العلاقة لتكون أقرب إلى نمط التعاون الوظيفي المحدود، بدلاً من الشراكة متعددة الأبعاد. في هذا السياق، تظل استدامة العلاقة مرهونة بقدرة الطرفين على إدارة الاختلافات وبمدى استعداد دول الخليج لتحمل كلفة الحفاظ على توازنها بين القوى الكبرى في بيئة إقليمية شديدة التعقيد.

ختامًا، يتضح أن مسار العلاقات الصينية–الخليجية ما بعد العام ٢٠١٠ يتسم بتعقيد استراتيجي نابع من تداخل الفرص والتحديات ضمن بيئة دولية متغيرة فعلى الرغم من الزخم الذي يشهده التعاون الثنائي في مجالات

متعددة، لا سيما في الاقتصاد والطاقة والبنية التحتية الرقمية فإن استمرارية هذا التقدم تبقى رهينة بعدد من المحددات البنيوية والسياقات الإقليمية والدولية. كما أن السيناريوهات المستقبلية المطروحة، وإن اختلفت في مستوياتها وتوقعاتها تؤكد جميعها أن العلاقة بين الطرفين لم تعد هامشية أو ثانوية بل غدت عنصراً فاعلاً في معادلات إعادة التوازن في النظام العالمي. ومن هنا تستوجب المرحلة المقبلة قراءات أكثر عمقًا وقدرة على التنبؤ، لضمان تحويل هذه الشراكة من إطار ظرفي إلى منظومة تعاون طويلة الأمد، تستند إلى تنويع المصالح وتكافؤ الأولويات الاستراتيجية.

الخاتمة:

لقد جاءت العلاقات الصينية–الخليجية في العقد الأخير انعكاسًا لحراك دولي متسارع مثّلت فيه الحاجة المتبادلة بين الطرفين مرتكزًا لتكوين شراكة ذات طبيعة مرنة ولكنها في الوقت ذاته ذات بعد استراتيجي آخذ بالتصاعد. فالصين بوصفها قوة دولية صاعدة، لم تعد تكتفي بمجالات التبادل التجاري التقليدي بل وسّعت من طموحاتها لتشمل مجالات النفوذ السياسي والتقني في المناطق الحيوية من العالم، وفي مقدمتها منطقة الخليج العربي أما دول مجلس التعاون، فإنها وجدت في الشريك الصيني فرصة لإعادة تموضعها في النظام الدولي، من خلال تنويع شراكاتها وتعزيز استقلال قرارها الاستراتيجي بعيدًا عن الارتهان لمحاور تقليدية باتت غير قادرة على تقديم الضمانات ذاتها.وتُظهر مخرجات هذا البحث أن العلاقة بين الطرفين لم تكن وليدة لحظة ظرفية بل جاءت نتيجة تفاعل ممنهج بين جملة من العوامل البنيوية والواقعية شملت تقاطعات في المصالح الاقتصادية، وتوافقات نسبية في المواقف السياسية مع رغبة مشتركة في بناء شراكة تُدار بمنطق المصالح المتبادلة لا التحالفات

المغلقة هذه الديناميكية أعطت العلاقة طابعًا مختلفًا عن العلاقات التقليدية القائمة على الاصطفاف أو التبعية وجعلتها أكثر قدرة على التكيّف مع التغيرات الدولية، وأكثر قابلية للتوسع في المستقبل، خصوصًا في ظل تراجع بعض أوزان القوى التقليدية ومع ذلك، فإن طبيعة هذه الشراكة لا تزال تتأرجح بين الطموح والتحفظ حيث لم ترتقِ بعد إلى مستوى التحالف الصلب كما أن تقلبات البيئة الجيوسياسية تفرض على الطرفين إعادة تقييم مستمرة لمجالات التعاون وحدوده. فالتوازن الحذر الذي تتبناه دول الخليج في علاقاتها الدولية والمخاوف الغربية من تمدد النفوذ الصيني في المنطقة، والاعتبارات الأمنية المرتبطة بالتكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية، جميعها تشكل محددات ضاغطة قد تُحدّ من آفاق الشراكة أو تُعيد رسم أولوياتها. إن المستقبل المرجّح للعلاقات الصينية–الخليجية يتوقف على مدى قدرة الطرفين على تجاوز التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية وبناء أطر تعاون مؤسساتية أكثر رسوخًا تُراعي خصوصية كل طرف وتُحقق التوازن في المصالح دون الإخلال بالتحالفات القائمة. وإذا ما نجح الطرفان في تحييد الضغوط الخارجية وإدارة تبايناتهما البينية فإن هذه الشراكة قد تشكّل نموذجًا متقدّمًا لعلاقات دولية أكثر توازنًا وتعددًا تنسجم مع ملامح النظام الدولي القادم الذي يتجه نحو التعددية القطبية والتنافس المتوازن لا الهيمنة الأحادية.

المصادر:

1- Baylis, J., Smith, S.2020. & Owens, P. The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations. Oxford University Press.
https://hostnezt.com/cssfiles/internationalrelations/Globalization%20of%20World%20Politics.pdf

2- Walt, S. M.1987. The Origins of Alliances. Cornell University Press.
https://api.pageplace.de/preview/DT0400.9780801469992_A2996 7168/preview-9780801469992_A29967168.pdf
4- Zhao, S.2019. China's Global Strategy: Toward a Multipolar World. Routledge.
5- Zhang, Y.2011. China's Foreign Relations. Oxford University Press.
https://macmillan.yale.edu/eastasia/person/feng-zhang
6- Alterman, Jon B. & Garver, John W.2008. The Vital Triangle: China, the United States and the Middle East. Center for Strategic and International Studies (CSIS).
7- Calabrese, John.2009. China and the Persian Gulf: Energy and Strategy. The China and Eurasia Forum Quarterly, Vol. 7, Issue 3.
8- Rolland, Nadège.2017. China's Eurasian Century? Political and Strategic Implications of the Belt and Road Initiative. National Bureau of Asian Research.
9- Zhao, Suisheng.2010. The China Model and the Global Crisis. Journal of Contemporary China, Vol. 19, Issue 65.
10- Caballero-Anthony, Mely.2015. Community Security: Human Security at 21. Journal of Human Security, Vol. 21, Issue 1, Nanyang Technological University, Singapore.
11- Alterman, Jon B.2022. "China's Balancing Act in the Gulf," Center for Strategic and International Studies (CSIS).
https://www.csis.org/analysis/chinas-balancing-act-gulf
12- Zhao, Suisheng.2019. "China's Belt and Road Initiative and its Strategic Implications for the Middle East," Middle East Institute.
13- Rolland, Nadège,2020. "China's Soft-Power Offensive in the Middle East," The Washington Quarterly.
https://doi.org/10.1080/0163660X.2020.1813391

14- Zhang, Chi & Almezaini, Khalid.2021. "China and the Gulf: Changing Dynamics and Emerging Geostrategic Interests," *Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies*. Vol. 15(2). https://doi.org/10.1080/25765949.2021.1917492

15- Statistical Review of World Energy.2024. Energy Institute. "Global energy data. https://www.energyinst.org/statistical-review

16- Tsinghua University Policy Report.2023. "China-GCC Relations: Stability Through Economic Engagement." Tsinghua School of Public Policy.

17- GCC-China Trade Monitor.2023. "Trade and Investment Flow between China and the Gulf Cooperation Council (GCC) 2010–2022." Gulf Research Center.

18- Reuters. China to establish $40 billion Silk Road infrastructure fund. Reuters, 2014. https://www.reuters.com/article/business/china-to-establish-40-billion-silk-road-infrastructure-fund-idUSKBN0IS0BQ

19-Ehteshami, A.2020. China and the Gulf States: The Shifting Security Balance. Routledgehttps://doi.org/10.4324/9780429445239

20- Zhao, S.2019. China's Belt and Road Initiative and Its Implications for the Middle East. China International Studies Journal, No. 76.
https://www.chinainstitute.org.cn/en/article/2019-76/BRI-MiddleEast

21- Bingbing, W.2023. "Strategic Convergence between China and the Gulf in a Multipolar World". Middle East Studies Quarterly, Vol. 41(1).

22- Savicheva, E. M., Brebdane, A. M.2022. & Ryzhov, I. V. China and Gulf Cooperation Council Countries: From Economic Deals to Strategic Partnerships. International

Relations, Vol. 22(1),. https://journals.rudn.ru/international-relations/article/download/30687/20565

23-Caba-Maria, F.-I. & Mușetescu, R.-C.2020. The Belt and Road Initiative and the Economic Stakes in the Gulf Cooperation Council Region. Strategica Conference, https://strategica-conference.ro/wp-content/uploads/2022/04/3-1.pdf

24- AlQuahtani,2020. MStrategic Calculations: China and the Gulf in a Changing Global Order. Middle East Policy, Vol. 27(4.

25- the Law Brigade.2023. Challenges and Opportunities of the China–Gulf Cooperation. International Journal of Legal Developments & Allied Issues, Vol. 9(1).

26- Gulf Research Center. 2025. China–GCC Relations Country Profile: Strategic Space and New Alignments. Gulf Research Center Publication.
https://www.grc.net/documents/67a9e7b961340ChinagccCountryProfilejan2025.pdf

27- Hastings I.J.C.L.R.2011. Challenges and Opportunities of the China–Gulf Cooperation. University of California – Hastings Law Review, Vol. 9.

28-Fulton, J.2021. The Relations between China and the Gulf States, Konrad-Adenauer-Stiftung.
https://www.kas.de/documents/286298/8668222/Policy

29- Mustafa, H. M. et al.2025. China’s New Dynamic Cooperation Paradigm with the GCC, RFRXXXVI, https://www.researchgate.net/publication/389919901_China's_New_Dynamic_Cooperation_Paradigm_with_The_Gulf_Cooperation_Council_GCC

30- Xuming & Fulton.2017. China–GCC Economic Relationship under the Belt and Road Initiative, Asian Journal of Middle East and Islamic Studies.

31- Savicheva, E. M. et al.2022. China and GCC Countries: From Economic Deals to Strategic Partnerships, Vestnik RUDN International Relations, vol. 22(1).

32- Middle East Council on Global Affairs.2023. China in the Gulf: Between Strategic Interests and Regional Uncertainties.
https://mecouncil.org/wp-content/uploads/2023/07/MECGA_Dossier-1_Final_WEB.pdf

33- Almujeem, R., 2024. Balancing Power and Prosperity: China's Geo-Economic Engagement with the Gulf Cooperation Council, Springer.